فصل ۲

ذكر الهبات وما يجوز منها

(١٢١٥) رُوينا (١٠ عن جعفر بن محمد (ع) أنّه سُتل عن الرجل يُفضَّل بعضَ ولده على بعضِ في الهِبَةِ والعطيّة ، فقال : لا بأس بذلك . إذا كان صحيحا ، يفعل في ماله ما شاء . فأمّا إن كان مريضًا ومات من علّته تلك لم تجزّ . وقال : إذا وهب الرجلُ لولده ما شاء وفضَّل بعضَهم على بعضِ عما أعطاه وأخرجه مِن ملكه إلى مِلك من أعطاه إيّاه من ولده ، وهو صحيح جائزُ الأمر ، فلا بأس بذلك . وله مالُهُ يصنعه حيث أحب ، وقد صنع ذلك على (ع) بآبنه الحسّن ، وفعل ذلك أبى ، وفعل ذلك أبى ،

(١٢١٦) وعنه (ع) أنَّه قال : الْهِبَةُ جائزةً إذا قُبِلَتْ : قُبِضَتْ أَو لَم تُقبَض ، قُسِمت أَو لَم تُقسَم .

(١٢١٧) وعنه (ع) أنَّه قال : مَن وهب هبةً يريد بها وجهَ الله والدارَ الآخرة أو صلة رحم ، فلا رجعة له فيها . ومن وهب هبةً يريد بها عوضاً ، كان له الرجوعُ فيها إن لم يُعَوِّضْ .

(۱۲۱۸) قال جعفر بن محمد (ص) الهبة يرجع فيها صاحبُها(٢) حِيزَتْ أَو لَم تُحَوْ . إِلَّا لذوى قرابةٍ أَو للَّذى يُثَاب في هبتِهِ ، ويرجع في غير

⁽١) كذا في س .

⁽ ٢) حش ي - يعني التي مرادها الموض .